

موجز الظرفية يناير 2009

يهدف هذا البلاغ إلى تحليل وضعية الاقتصاد الوطني من خلال تتبع أهم المؤشرات الخاصة بالفصلين الثالث و الرابع من سنة 2008 و يقدم تقديرات النمو الاقتصادي الخاصة بالفصل الأول من السنة الحالية، وذلك في إطار الدراسات الفصلية التي تقوم بها المنذوبية السامية للتخطيط. وقد تم إنجاز هذا التحليل باعتماد المعلومات المستقاة من بحوث حول الإنتاج الصناعي و الظرفية الاقتصادية و الأسعار و التشغيل، المنجزة دوريا من طرف المنذوبية السامية للتخطيط، وكذا المؤشرات الإحصائية الفصلية الناتجة عن الأنشطة الإدارية.

وتجدر الإشارة إلى أن المنذوبية السامية للتخطيط ستعمل في وقت لاحق على نشر معطيات مفصلة حول آفاق النمو الاقتصادي خلال سنة 2009 و تحيين التوقعات الاقتصادية الخاصة بسنة 2008، وذلك في إطار النشرة الخاصة بالميزانية الاقتصادية التوقعية.

عرف النشاط الاقتصادي شيئا من التباطؤ خلال النصف الثاني من 2008، بعد الانتعاش الذي حققه في بداية السنة. إذ لم يتجاوز معدل نموه السنوي 5,4%، خلال الفصل الثالث، مقابل 6,5% خلال الفصل الثاني. وتسود الموقف الراهن أجواء من عدم وضوح الرؤية بشأن قوة التأثيرات المحتملة للأزمة المالية العالمية. حيث تشير التوقعات، في العموم، إلى استمرار تراجع وتيرة نمو القيمة المضافة لفروع النشاط، دون احتساب الفلاحة، إلى ما يناهز 3,9%، خلال الفصل الأول من 2009. غير أن التحسن الذي قد يعرفه الإنتاج الفلاحي الحالي وكذا بعض الأنشطة المرتبطة به، في ظل استمرار ظروف مناخية ملائمة خلال شهري فبراير ومارس، سيدعم إجمالا تطور النشاط الاقتصادي ويحافظ على وتيرة نموه المرتفعة. على ذلك، ينتظر أن يحقق الناتج الداخلي الخام زيادة قدرها 6,6% خلال الفصل الأول من 2009، مقابل 4,8% خلال الفصل الرابع من 2008.

انكماش النشاط الاقتصادي العالمي يضعف الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب

دخلت البلدان الصناعية دورة من الركود الاقتصادي، بسبب زيادة رسوخ الأزمة الاقتصادية الراهنة، التي فجرها الجمود الذي أصبح سائدا في سوق الائتمان و الخسائر الفادحة في الثروات وضعف الطلب الداخلي. وقد ترتب عن ذلك كبح للاتجاه التصاعدي الذي ميز معدلات نموها الاقتصادي خلال



السنوات الأخيرة، حيث يتوقع أن ينخفض ناتجها الداخلي الخام بحوالي 0,4%، خلال الفصل الأول من 2009، بعد تراجع قدر ب 0,9% خلال الفصل السابق. كما أن اقتصاديات البلدان الصاعدة لم تعد محصنة تماما من آثار هذا الركود، إذ من الراجح أن يتأثر نموها بانكماش الطلب الداخلي للبلدان المتقدمة وكذا تقلص التمويل الخارجي المتاح لها.

في أعقاب ذلك، سيشهد الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب تباطؤا ملحوظا خلال بداية هذه السنة. ويلاحظ أن هذا التباطؤ الذي ظهرت أولى معالمه في متم الفصل الثاني من السنة الماضية، قد زادت حدته خلال بقية السنة، حيث لم يتعد نمو الطلب الخارجي 2,8% خلال الفصل الثالث، عوض 9% خلال نفس الفترة من 2007. و هو ما اثر سلبا على الصادرات الوطنية، التي من المحتمل أن يعرف معدل تطورها، المصحح من آثار التغيرات الموسمية، تراجعا ب 16,3% خلال الفصل الرابع من 2008، بالمقارنة مع ما تم تحقيقه خلال الفصل الذي يسبقه. أما بخصوص الواردات، تشير بيانات مكتب الصرف إلى ارتفاع مهم في قيمتها خلال الربع الثالث من سنة 2008، قدر بحوالي 10,1% على أساس التغير الفصلي. ويعزى ذلك أساسا إلى تزايد المقتنيات من المواد الطاقية و أنصاف المواد ومنتجات التجهيز. ومن المنتظر أن تشهد وتيرة نموها بعض التراجع خلال بداية هذه السنة، متأثرة بالتقلص الحاصل في أسعار المواد الأولية المستوردة.

تراجع أداء القطاعات الغير الفلاحية

تفيد نتائج المتابعة الدورية لمجموعة من المؤشرات احتمال تراجع وتيرة النمو الاقتصادي، الخاص بالفصل الأخير من 2008، إلى حوالي 4,8%، بعد المستويات المرتفعة التي بلغها في بداية السنة. بناء على ذلك يكون الناتج الداخلي الخام قد حقق ارتفاعا يناهز 5,8% خلال سنة 2008. ويعزى هذا النمو، الذي يمثل زيادة قدرها 3,1 نقطة بالمقارنة مع 2007، إلى تطور الإنتاج الفلاحي على وجه الخصوص، في الوقت الذي شهدت فيه باقي فروع الإنتاج شيئا من التباطؤ. في هذا الصدد، لم يتجاوز نمو القيمة المضافة للصناعة 2,7%، خلال الفصل الثالث من 2008. و هو ما يشكل انحرافا مهما عن الاتجاه العام الذي عرفه القطاع خلال السنتين الأخيرتين. أما على صعيد الأنشطة السياحية، فمع أن مبيعات السياح المقيمين قد حققت توسعا ملحوظا، إلا أن ذلك لم يحل دون انخفاض المبيعات الإجمالية بحوالي 2,3%، في متم شهر نونبر الماضي، بسبب ركود الطلب السياحي الأجنبي.

إلى جانب ذلك، يرجح أن تتراجع وتيرة نمو القيمة المضافة لأنشطة البناء من 10,7%، خلال الفصل الثاني إلى نحو 8,8% في متم السنة، كما يوحى بذلك تباطؤ المبيعات من الأسمنت، التي انتقل نموها من 13,5% إلى 3,8% وكذا القروض الموجهة نحو العقار خلال نفس الفترة. ولم ينفصل القطاع الطاقى عن مسار هذا التراجع، إذ دخل إنتاجه مرحلة من الركود النسبي، على اثر تناقص الإنتاج



الكهربائي وانكماش الأنشطة المتعلقة بتكرير البترول. وقد ترتب عن ذلك انخفاض في قيمته المضافة قدر بحوالي 2,9%، خلال الفصل الثالث.

بالمقابل، عرفت الأنشطة الفلاحية تحسنا ب 11% خلال نفس الفترة. ومن المنتظر أن يتعزز هذا الانتعاش خلال بداية السنة الحالية، بفضل ظروف مناخية ملائمة، حيث تشير البيانات إلى ارتفاع متوسط التساقطات بما يعادل 106%، بالمقارنة مع الكمية العادية المسجلة حتى حدود شهر دجنبر. وهو ما انعكس إيجابيا على حقينة السدود، التي عرفت بدورها تزايدا ب 40% خلال نفس الفترة. في ظل ذلك، وبناءا على محصول قد يصل إلى 70 مليون قنطار من الحبوب، فإن القيمة المضافة للقطاع الفلاحي ستحقق زيادة تصل إلى 22,2%، خلال الفصل الأول من سنة 2009، بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

توسع الطلب الداخلي بفضل ارتفاع الاستهلاك

سجل الاستهلاك الخاص زيادة تقدر ب 7,8%، خلال السنة الماضية، عوض 3,8% خلال 2007. وقد تزامن حدوث هذا التسارع مع تزايد الضغوط التضخمية واعتدال في وضعية التشغيل. وكانت أسعار الاستهلاك قد شهدت تطورا مهما خلال السنة الماضية، إذ انتقل معدل التضخم الأساسي من 2,8%، خلال شهر فبراير 2008، إلى 5,5% في متم شهر يوليوز. غير أن معدلات التضخم قد عرفت بعض التراجع خلال الفصل الأخير من السنة الماضية، مستفيدة من الانخفاض الذي مس، على وجه الخصوص، أسعار المواد الأولية المستوردة، ولاسيما تلك المتعلقة منها بالمواد الغذائية والطاقية. وعلى العموم، فإن التوقعات تشير إلى استمرار تباطؤ الضغوط التضخمية خلال الفصل الأول من 2009، حيث من المرجح ألا يتعد ارتفاع أسعار الاستهلاك 3,4%، عوض 3,9% خلال الفصل الذي يسبقه.

من المتوقع أيضا، أن تتأثر وضعية التشغيل على مستوى القطاعات الغير فلاحية بالتباطؤ الذي قد تشهده أنشطتها في بداية هذه السنة. و تجدر الإشارة إلى أن مستوى التشغيل قد عرف تطورا معتدلا خلال السنة الماضية، حيث استقر معدل البطالة في حدود 9,9% في متم الفصل الثالث من 2008، وهو ما يعادل ما تم تسجيله خلال 2007. كما استطاع الاقتصاد الوطني إحداث ما يقارب 145 ألف منصب جديد خلال نفس الفترة. ويعكس التوزيع القطاعي لهذه المناصب، المساهمة المتميزة لقطاعي البناء والخدمات.

وفيما يخص المداخل الخارجية، يلاحظ تأثر تطورها بالظرفية العالمية الغير الملائمة. في هذا الصدد، تفيد بيانات مكتب الصرف انخفاض تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج ب 1,2%، في متم شهر نونبر الماضي، بالمقارنة مع نفس الفترة من 2007. غير أن استهلاك الأسر المقيمة ظل مهما،



بالنظر إلى تنامي الواردات من مواد الاستهلاك ب 9,6% وكذا تحسن القروض الموجهة نحو الاستهلاك بما يناهز 32% خلال نفس الفترة.

من جهة أخرى، لا يزال الاستثمار مصدرا داعما للنشاط الاقتصادي رغم تباطؤ وتيرة نموه خلال السنة الماضية. إذ عرفت المشاريع المتعلقة بالأشغال العمومية تطورا مهما، كما يدل على ذلك تزايد النفقات العمومية الموجهة نحو الاستثمار المخصص للصندوق الطرقي، ب 36,7% في متم نونبر 2008. كما أن مواصلة تحسن الاستثمارات الصناعية يعكس رغبة المقاولات في تحديث معداتها لمواجهة التقلبات التي يعرفها مناخها الاقتصادي. وهو ما يفسر ارتفاع كل من الواردات و القروض الموجهة نحو التجهيز بحوالي 26,7% و 26%، على التوالي، في متم الإحدى عشر شهرا الأولى من سنة 2008.

ومع ذلك، فإن هناك عوامل أخرى قد ساهمت في الحد من تسارع نمو الاستثمار خلال السنة الماضية، لعل من أبرزها تراجع مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمعدل 23,1%، في متم الثلاثة فصول الأولى من 2008. و قد بدأت حدة هذا الانكماش تتزايد تدريجيا خلال الفصل الثالث، الذي أبان عن انخفاض الاستثمارات الأجنبية الموجهة نحو العقار بما يقارب 15,6% على أساس التغيير الفصلي. وبدورها، واصلت الاستثمارات المتعلقة بسوق الأسهم موجتها التصحيحية، بعد دورة النمو القوي الذي عرفته خلال 2006 و 2007. في ظل ذلك، أنهى مؤشر مازي السنة الماضية بتراجع بلغ معدله 13,5%، و انخفض حجم التعاملات أيضا ب 33,6%.

.....
من اجل الاطلاع على النسخة المفصلة لنشرة الظرفية، يمكن الرجوع إلى البوابة الالكترونية للمنذوية السامية للتخطيط : www.hcp.ma. يسمح باستعمال المعلومات التي تتضمنها هذه النشرة مع ضرورة الإشارة إلى المصدر.